مستلزمات وحدة النضال من أجل التحرير والتغيير:

نحو انضاج الدعوة لقيام الكتلة التاريخية في العراق والدور الرائد للشخصيات المستقلة في قيامها وفي الجبهة الموحدة

باقر ابراهيم*

■ أمام تفاقم مأساة العراق الفريدة من نوعها وفي أثرها، في كل تاريخه، والناجمة أساساً عن الاحتلال الاجنبي الغاشم، ومع تصاعد المقاومة الشعبية بكل أساليبها، لهذا الاحتلال وأعوانه، يشحذ الوطنيون من كل الاتجاهات والعقائد أذهانهم للبحث عن الحلول، وفي مقدمتها البحث عن مستلزمات توحيد النضال، من أجل التحرير الوطني والتغيير الاجتماعي.

يدور بيننا كشخصيات مستقلة في بلاد المهاجر الواسعة، النقاش والبحث عن أفضل الادوار التي يمكن أن نؤديها لتحقيق تلك المهمة.

ولا بد من التأكيد ابتداء، بأن هذا الدور الذي نبحث عنه، والذي نسعى لصياغته ضمن إطار موحّد، هو امتداد وتطوير للنضال المشترك، الذي مارسه الالوف من الوطنيين ذوي التاريخ الطويل في ميدان الفكر والممارسة، دفاعاً عن ثوابت نضالنا الوطني وأهدافها، كما هو اصرار وتطوير للجهد السابق، بما يلزمنا في الظروف المستجدة.

وطيلة أكثر من عقد ونصف، كان يجمعنا النضال الموحد، ولكن دون إسم معين أو لافته معينة، كمناضلين يمثلون جميع التيارات القومية واليسارية والاسلامية المقاومة.

إن أهمية الدور النضالي الذي لعبته تجمعات الوطنيين اللاحزبيين، تجسّدت، في ميدان الفكر والممارسة، بالنضال ضد الاستبداد ومن أجل الديمقراطية في العراق، تم بالتصدي للحصار عليه، ثم ضد الحرب والاحتلال، ودعم النضال داخل الوطن وإلاسهام النشيط في الفعاليات العربية والاسلامية والعالمية المناصرة لقضية العراق.

ومن مآثر هذا الدور، التصدي للغزو الامبريالي، وابراز شعار الدفاع عن الوطن، قبل الغزو وأثناءه وبعده، وثم الاسهام في المقاومة الشعبية للاحتلال.

رافق تطور العراق السياسي الحديث، قيام الاحزاب والمنظمات السياسية كضرورة ملازمة للحياة الدستورية كما اقترن تطور الحركة الوطنية، بالنضال المفعم بالارادة الطيبة والتضحيات الغالية، للمناضلين الاوائل الذين يستحقون التمجيد والذكر الطيب.

ولا يمكن بالطبع، فصل منجزات العراق، في تحقيق الاستقلال الوطني، والتقدم الاجتماعي والاعمار عن أدوار تلك الاحزاب والقوى والشخصيات الوطنية.

ومن الجانب الآخر لا بد أن نشير إلى أن الأخطاء التي ارتكبتها الاحزاب، وبدرجات متفاوته في مجرى النضال الوطني، تستوجب أخذ العبرة منها، وخاصة ما يتعلق بتكريس العصبيات الحزبية والجمود العقائدي، وانعدام التوازن والحكمة فيها، عند الانجرار الى الصراعات والتناحرات من أجل السلطة، وما نجم عنها من تكريس ظواهر الاستبداد في الحكم والقمع حتى داخل المؤسسات الحزبية ذاتها.

ولا بد من التوقف عن الحالة الضارة التي تسعى لتغليف التسلط، وما يجره من قسر تجاه الاخرين، باسم ادعاء وحدانية تمثيل الارادة الشعبية، أو الدور الطليعي أو القائد أو الرائد، لحزب معين.

فتلك الاشتراطات بالدور الخاص والمتميز، لحزب معين يستقوي على الآخرين بالسلطة بالدرجة الرئيسية، او حتى بدعم الشارع، أو بادعاء الاولوية في مقاومة الاحتلال، أو عن طريق صندوق الانتخاب، تنتهي كلها للاسف الى الانتقاص من دور الاخرين، ثم اقتصرت على الاحزاب والمنظمات، بوجه عام، مع ترك دور هامشي جداً، إن لم يكن معدوماً، للشخصيات المستقلة.

ونظراً لسعة دور هذه الشريحة الواسعة من الشعب، وتأثيرها الايجابي المتزايد، وخاصة في رفض العادي، انعكس بضعف الجاذبية الشعبية للانتساب للاحزاب، والتصديق ببرامجها الزاهية التي تعلنها اليوم، لتخالفها غداً.

علماً أن فترة الاحتلال الامريكي البغيضة، أسفرت في واقع الحال، عن نمط مفرط من تزييف وابتذال الحريات الحزبية وتأسيس المنظمات الاجتماعية، كما هو الامر ازاء حريات الصحافة ووسائل الاعلام الاخرى..

إن المراجعه الشاملة والصحيحة، لتجربة الحركة، الوطنية العراقية وأحزابها، ضرورية لحاضرنا، كما هي ضرورية لمستقبلنا، حين تظل تهددها الموروثات القديمة التي تسعى للانتعاش والتجدد في حاضرنا.

فهذه الموروثات تتسلل إلى حياتنا السياسية الراهنة، حتى دون الارادة المسبقة لقادة ومنتسبي الاحزاب الوطنية، إن لم تقابل بدرجة عالية من الوعي والحذر.

وفقاً لما تقدم، فإن الاطار الذي نرى انه يجب أن يوحد الطاقات الوطنية الآن، ينبغي أن لا يقفز فوق واقعنا وامكاناتنا كأن يتحول إلى حزب سياسي أو ما يشبه الحزب، إيماناً منا بأن الاحزاب السياسية لا يمكن أن تتأسس وتنمو إلا وسط تربتها الشعبية داخل الوطن.

ان الاتحادات والجبهات الوطنية، في الماضي، اقتصرت على الاحزاب والمنظمات، بوجه عام، مع ترك دور هامشي جداً، إن لم يكن معدوماً، للشخصيات المستقلة.

ونظراً لسعة دور هذه الشريحة الواسعة من الشعب، وتأثيرها الايجابي المتزايد، وخاصة في رفض الافتراق وتحفيز السعي لتحقيق الجبهة الموحدة، فإن الاطار الذي ننشده يجب أن يتخذ المواقف، ايجاباً وسلباً، في الدعم والتأييد من جهة، وفي النصح والاعتراض من الجهة الاخرى، على مواقف جميع الاحزاب الوطنية، على حد سواء.

وهذا يعني، أن على هذا التجمع، أن يحافظ على موقف وطني مستقل، موقف وسط في المسافة بين جميع الاحزاب والقوى الوطنية، ويرفض التبعية والانحياز لطرف والعداء لطرف آخر. وكل ذلك ضروري كي يؤدي دوره الايجابي في اقناع الاحزاب والاطراف الوطنية، وحتى حملها على قبول فكرة الجبهة الموحدة.

من الاركان المهمة لمقومات التجمع المنشود، أن يتسم بقبول الاختلاف في الرأي بين عناصره، تجاه أية قضية سياسية يجري تناولها، وأن تحل الخلافات بأسلوب ديمقراطي ايجابي، يجمع ولا يفرق، وأن تترك الامور التي لا يتم الاتفاق عليها، لمزيد من الحوار.

إن تضييق فرص المرونة في الرأي والممارسة، والاثقال على التشكيلة المنشودة، بضوابط الارتباط والتنظيم، يؤديان الى نتائج عكسية، وينتهيان بالخلاف في الرأي الى الصراعات الداخلية والتمزقات.

يمكن القول إن التجمع الوطني، الذي نحتاجه اليوم، هو جزء من النضال الوطني والاجتماعي لشعبنا في الداخل.

فإلى جانب مهمته الرئيسية في تحرير الوطن من الاحتلال، فهو يهدف الى اعادة بناء الوطن وتطويره لصالح جميع الطبقات المكونة للشعب، وفي مقدمتها، الكتلة الاجتماعية الواسعة من الشعب العامل الذي كان الاكثر معاناةً من استبداد الانظمة ومن الحصار والحروب والاحتلال.

إن التجربة الجديدة التي ينبغي أن نقدمها، كطرف فعّال ومؤثر في نضال شعبنا، وفي وحدة قواه، هي تقديم بدائل جديدة في ميادين الفكر والممارسة السياسية ترسي العلاقات الداخلية، ومع الاطراف الحليفة، على اسس من العدالة والمساواة والعقلانية والنزوع الديمقراطي عند حل المشكلات والخلافات.

كثيراً ما يردد الوطنيون، أن تياراً واحدا أو حزباً واحداً منهم، لا يستطيع النهوض بمهمات النضال الوطني والاجتماعي، دع عنكم حين يكون ذلك التيار أو الحزب، في حالة الافتراق أو الخصام مع التيارات الاخرى.

لكن هذه الفكرة السليمة، تحتاج الى النفس الطويل والجهد المواظب، لتحويلها الى واقع بعد أن جرّبت كل تيارات التغيير، وكل أحزابها في العراق وفي بلدان أخرى، حظوظها في الهيمنة المنفردة على السلطة، أو الشارع أو البرلمان أو الجبهة الوطنية.

وأمام المأساة بعد الاحتلال الاجنبي، كما أشرنا، وفي ظروف سقوط عدد من الاحزاب التي كانت بالامس في صف النضال الوطني، وتحالفها مع المحتل، وأمام الرفض الشعبي للعنف المنفلت، والرغبة الواسعة في الخلاص منه، وكرد على الانغماس في الخصام العقائدي والحزبي بين القوى التي تمثل تيارات التغيير الاربعة: القومية واليسارية والاسلامية والليبرالية، تنشأ الظروف الموضوعية، وتبرز الحاجة الملحة لقيام جبهة شعبية موحدة ذات اطارشعبي شامل، لتكون الوجه السياسي لمقاومة الشعب للاحتلال، ولوضع الحلول التي توقف ثم تنهي مأساة الشعب وتقوده الى شاطىء الامان.

كما تنضج الظروف الموضوعية، والحاجة لقيام (الكتلة التاريخية) التي يراد بها جمع التيارات الاربعة المذكورة، ربما كجبهة في البداية، ثم كمنظمة سياسية مستقبلاً، مؤهلة للقيادة الشعبية ولتحقيق مهمات التحرير والتغيير.

ان التلاقي الايجابي، الاولي، بين هذه التيارات، أملته بالامس، وتمليه الآن ظروف موضوعية وحاجات مشتركة ملحة، ولا يمكن تفسيره بانه دخول تيار معين في دائرة تيار آخر. فهذا التفسير يعيدنا الى ماضي الطموح في هضم أو استيعاب تيار لآخر، كبديل للصراعات العدائية وكلاهما ضار.

والآن، فإن من مستلزمات نجاح وديمومة هذا الهدف المنشود وفي قيام (الكتلة التاريخية)، توفر النواة أو النخبة أو الخميرة التي ستكون الاساس المضمون لاستمرارها، ونموها.

كما ينبغي ان يتوفر في هذه النواة الحد المناسب، والضروري من التماسك الفكري والسياسي بين عناصرها المؤسسة. وبخلاف ذلك، فإن العجلة في خطوات غير مضمونة النجاح، يمكن أن تنتهي بمردودات سلبية ومخيبة.

وأرى، اننا كمناضلين في المهجر نستطيع، بل من واجبنا أن نعطي المثل المحفز لرواج هذه الفكرة وتحويلها الى الواقع. فنحن مارسناها عملياً، بشكل أولي، ودون تسميات، في ممارساتنا النضالية التي امتدت منذ اكثر من عقد ونصف من الزمن، لمناصرة قضية شعبنا والالتحام بالجبهة العربية والعالمية المناهضة للعدوان والحروب والامبريالية والصهيونية.

وإذ نطمح الآن، لتطوير تجربتنا الى مؤسسة دائمة، تحمل إسماً ولها أهداف وقواعد عمل مقبولة، في ظروفنا، فقد يكون من السابق لأوانه ان تشمل هذه الفكرة الخارج والداخل معاً.

ومع ذلك، سيظل إنجاز هذا الشمول هدفاً لا بد منه في النهاية.

* كاتب من العراق

إصلاحات دستورية مخيبة للآمال في مصر

أسامة رشدي*

■ أعلن الرئيس مبارك عن مشروعه بشأن التعديلات الدستورية والتي شملت تعديل أو إلغاء أو استحداث 34 مادة دستورية، جاءت مخيبة لآمال الحالمين بالإصلاح والتغيير في مصر، بل إن تمريرها ـ كما هو متوقع ـ سيعيد مصر عقودا للوراء من حكم التسلط والإقصاء.

فقد صدقت توقعاتنا عندما ربطنا بين التعديلات الدستورية المرتقبة والحملة الشرسة التي تعرضت لها جماعة الإخوان مؤخرا، خاصة بعد ما أسفرت عنه حالة الهستيريا التي اجتاحت النظام بعد العرض الرياضي السلمي لبعض طلاب الأزهر أثناء اعتصامهم الاحتجاجي على شطبهم من الانتخابات الطلابية والإجراءات التأديبية التي اتخذت بحقهم.

حيث سمعنا لأول مرة أصوات حملة المباخر المطالبة بالنص في الدستور على حظر تأسيس الأحزاب على أساس ديني، رغم أن قانون الأحزاب الحالي ينص بالفعل على ذلك ولا توجد لدينا أحزاب دينية ولا علم لنا أن هناك من يريد تأسيس حزب ديني.. ولكن بدا واضحا أن الهدف هو أبعد من ذلك.

فسرعان ما استجاب الرئيس وجاء في نص خطابه لمجلس الشعب والشورى الطلب بإضافة فقرة جديدة للمادة 5 من الدستور «بحظر أي نشاط سياسي أو حزبي أو تأسيس أحزاب على أساس ديني».

هذا التوسع الخطير في الحظر على النشاط السياسي عامة والحزبي خاصة والنص عليه في الدستور في محاولة لضرب نشاط الجماعات الإسلامية وعلى رأسها الإخوان في الجامعات والنقابات والاتحادات، وهو ما سيؤدي لتكريس القمع والديكتاتورية والإقصاء السياسي.

ومثل هذا الحظر المطاط لن يساهم إلا بتكريس الفوضى القانونية ولا مبرر له لأن الحظر على تأسيس أحزاب على أساس ديني كان منصوصا عليه بالفعل في القانون، وهو ما يعني عدم تأسيس هيئات سياسية تكون قاصرة على أبناء دين محدد.

أما أن تنال هذه التعديلات من مقومات الأمة وهويتها التي حددها الدستور نفسه في المادة الثانية بأن دين الدولة الإسلام ولغتها هي اللغة العربية وان الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، فهذا يعني أن من سيدعو لتطبيق هذه المادة سيعاقب ويحظر بالمادة الأخرى!

ما هذا التخبط وضيق الأفق ومحاولة النظام المصادرة على المطلوب، وانفراد فئة ضيقة في غيبة من المشاركة الحقيقة للشعب في فرض توجهاتها ومصادرة حقوق خصومها السياسيين وإقصائهم من الحياة السياسية بدلا من مواجهتهم في الانتخابات، وهذا ما يؤكد على النظرة الحزبية الضيقة التي صاغت هذه التعديلات والتي تؤكد أن كل ما يجري هو مرتبط بإعداد الساحة السياسية لفرض مشروع التوريث، ومن ناحية أخرى هي محاولة لعقاب الشعب الذي اختار الإخوان بنسبة كبيرة في الانتخابات الأخيرة على نحو أزعج النظام.

ومن المواد الخطيرة الأخرى التي طلب مبارك تعديلها المادة 136 بما يتيح للرئيس حل مجلس الشعب بدون الحاجة لاستفتاء الشعب على قراره وهو اتجاه خطير لا يعزز استقلال السلطة التشريعية كما زعموا..

ومن أخطر التعديلات أيضا ما تتجه له النية من التفلت من الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات كما نص على ذلك حكم المحكمة الدستورية العليا من قبل، وهو ما أدى لفرض إشراف القضاة على اللجان الفرعية للانتخابات، ومثل هذا التوجه أيا كانت مبرراته سيعيدنا للمربع الأول من التزوير البشع وتقفيل الصناديق كما كان يجري في السابق، وأنه يعد بمثابة معاقبة لقضاة مصر الشرفاء على جهودهم الكبيرة في الإشراف على العملية الانتخابية كما حدث في الانتخابات الأخيرة، بدلا من الاستجابة لمطالبهم بتعزيز إشرافهم عليها في كل مراحلها كما كانوا يطلبون، وما يساق من مبررات في هذا الشأن بعيدة تماما عن الشفافية.

ومن أخطر التعديلات التي وردت في خطاب الرئيس لمجلسي الشعب والشورى أيضا استحداث مادة في الباب السادس تقوض الحريات الأساسية لطائفة من الشعب بزعم الحاجة لعمل قانون للإرهاب.. وهو خداع كبير للرأي العام لأن مصر لديها قانون متشدد بالفعل للإرهاب وهو جزء من قانون العقوبات المصري وهو القانون 97 لسنة 92، وأن الزعم بأن مصر تفعل مثل باقي دول العالم هو زعم مغلوط لأننا لم نر دولة في العالم غيرت دستورها لعمل قانون للإرهاب.. لأن قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة بشكل عام تحتاج لبعض التسهيلات الإجرائية التي يمكن أن تنص عليها القوانين العادية.

أما النص في الدستور على استثناء طائفة من المواطنين كل الوقت بزعم الاشتباه بهم من ضمانات المواد 41 و44 و45 من الدستور وتجريدهم من حقوقهم الأساسية لمجرد الاشتباه وجعل مواد الدستور تتناقض بعضها مع بعض، سيفتح الباب لكل الشرور وهو يعني أن الطوارئ ستستمر بأشكال جديدة وأن المطلوب منا كمجتمع أن نتنازل عن حقوقنا وحرياتنا لحساب الدولة البوليسية التي ارتكبت الكثير من الموبقات في العقود الماضية.

وما جاء في التعديلات من مواد تهدف للنص على الاقتصاد الحر وإزالة ما يتعارض مع ذلك من النص على النظام الاشتراكي وإلغاء نظام المدعي العام الاشتراكي وغير ذلك من النصوص جاءت لطمأنة الرأسمالية الجديدة التي تسيطر الآن على مفاصل الاقتصاد في مصر وهي بذلك تفتح الطريق أمامها تماما من أي مراعاة للجانب الإجتماعي والإنساني لتغول رأس المال على مصر.

ولعل الجميع تابع بعد حادث العبارة وطلب مجلس الشعب من المدعي العام الاشتراكي التحقيق، أن المدعي العام الاشتراكي استطاع في فترة وجيزة التحقيق والوصول لحقائق التقصير والتلاعب التي اكتنفت عمل صاحب شركة السلام مالكة العبارة، وأمر فورا بوضع كامل ممتلكاته تحت الحراسة، وتدخل أصدقاء الرجل في النظام الذين ساندوه وحموه وسمحوا له بمغادرة مصر، بل ولا يزال حتى اليوم عضوا في مجلس الشورى، لعمل التسوية وإلغاء قرارات المدعي الإشتراكي، وهو ما يعني أن هذا الجهاز بات يرهبهم ويريدون التخلص منه.

فكل ما يطمئن رجال الأعمال ويطلق يدهم جرى رفعه، وكل ما يرعب الشعب وقواه السياسية ويطلق يد الحاكم والنظام في قمع الشعب جرى تضخيمه وزيادته.

فهل هذا هو الإصلاح الذي كان ينتظره الشعب؟

* صحافي والمسؤول الإعلامي لجبهة إنقاذ مصر ـ لندن

تأملات في ملامح المجتمع المدني بالمغرب

عبدالله ساعف*

■ تشكل مهمة قراءة ملامح المجتمع المدني في واقع تطبعه السيولة في الأحداث والنزعات المتناقضة الخفية منها والظاهرة، مهمة صعبة. ولا يملك المرء الا أن يعبر عن اعجابه بمن يتحدث في هذا المجال بثقة كبيرة بالنفس، وبمفاهيم جاهزة، واشكاليات تدعي الوضوح، وعبر خطابات توحي بأن القضية تم التفكير فيها مسبقا وتم حسمها كذلك. وبما أن الواقع يخضع لحركية كثيفة معقدة وجديدة، شكلا ومضمونا، ففي كثير من الأحيان يجب اللجوء الى مفاهيم متداولة في الحقل الواسع للعلوم الاجتماعية، «أجنبية» كانت أم عربية، وقد يجب اعتماد أسلوب في الكتابة يبرز الطابع التساؤلي والاشكالي والافتراضي للعديد من الأفكار والملاحظات والاشارات التي يوحي بها موضوع المجتمع المدني.

* * *

في موضوع المجتمع المدني من غير المشروع اعادة انتاج الخطاب الذي ساد وما زال يسود، وذلك في مواقع ثقافية مختلفة حول الديمقراطية، والحريات ومجالات حقوق الانسان، ومن الضروري تجنب اعادة انتاج الخطاب الذي يحلل مفهوم «النهضة» والنزعات العامة التي حددت ووجهت تطور الحركة الدستورية... لقد تراكمت أدبيات هائلة حول هذه الموضوعات، ما زالت تستدعي المزيد من الاهتمام والتنقيب والدراسة. ألا أنه لا يجوز أن يعرقل ذلك فهمنا وتفاعلنا مع موضوع المجتمع المدني في الوطن العربي وملامسة ما هو خاص ومتميز فيه.

* * *

حصلت تطورات أساسية في انبناء مفهوم المجتمع المدني منذ القرن السادس عشر والى حدود القرن الثامن عشر. ويتضح أن مسارا خاصا طبع المرحلة الأولى في تشكل المفهوم. تظهر المرحلة أساسية في ما يتعلق بالاستعمال الذي يسود حاليا على المستوى الكوني. يمكن التمييز ما بين ثلاث لحظات:

ـ لحظة أولى طغى النموذج الذي نظر له هوبز حيث يظهر أن مضمون المجتمع المدني يتحدد كنقيض لحالة الطبيعة، وهو يتجلى في تشكيل الدولة وقوانينها، يفرض نموذجا أول يعارض الطبيعي (حالة الطبيعة، فوضاها، انعدام الأمن فيها). بالمتفق عليه والمصطنع (الدولة).

ـ في لحظة ثانية متميزة برز فيها النموذج الثاني. وهو الذي تحدث عنه جون لوك في كتابه «في الحكم المدني أو السياسي»، وبالتدقيق في الفصل الخامس من الكتاب وعنوانه «في المجتمع المدني أو السياسي»: وهو النموذج الذي نجده في الموسوعة L'Encyclopedie. وكذلك عند بوقندروف ويعني «المجتمع المدني» في هذا النموذج نوعا من التنظيم لحالة الطبيعة وتكملة لها بخلق العامل السياسي الذي يخلق الذوات القانونية، ويحدد حقوق أعضاء المجتمع من خلال طرح نظام قانون عام.

ـ في لحظة ثالثة، يمكن تسجيل قلب القيم الذي وقع: فعندما أخذ المجتمع المدني يستمد مشروعيته من كونه تأسس على شبكات مصالح وتضامنات متبادلة ذات صبغة طبيعية، في الوقت الذي تظهر فيه الدولة/الحكومية ككيان يشكل خطرا على حرية المجتمع اذن وقع تحول أساسي في هذه المرحلة الثالثة حيث المجتمع المدني هو الحالة الطبيعية التي يجب المحافظة عليها من خطر تجاوزات الدولة.

ويمكن تسجيل مرجعية تتصاعد أهميتها في الفكر الغربي لهذه الفترة حيث يحدد مفكرو الغرب هوية مجتمعهم السياسي والتوازن الدقيق الذي يتحقق بين المجتمع المدني والدولة ـ تجاه ما بدأ يطلق عليه اسم «الاستبداد الشرقي».

* * *

ألا يمكن التفكير في الدولة والمجتمع في الواقع العربي الا من خلال علاقاتهما باشكاليات دول ومجتمعات أخرى؟ أكيد أن المناخ الفكري الذي كان سائدا في اليسار العربي قد تأثر بتشكل المعسكر الاشتراكي لكن هذا التأثير لم يحدث الا في حدود، ما أهمية غرامشي، كذلك، في توجيه اهتمامات المفكرين والمارسين العرب؟ لا يمكن انكار أهمية غرامشي في المساعدة على صياغة جديدة لاشكالية علاقة المجتمع بالدولة. الا أنه يظهر لي أن حركة المراجعة واعادة النظر يمكن تلمسها في أدبيات قوى اجتماعية بعيدا عن تأثير غرامشي. أليس هناك تجارب خاصة وتاريخ خاص أدت من الاعجاب بالدولة الى اكتشاف المجتمع، وفعلت على مستوى الفكر والممارسة على توجيه الاهتمام بالدولة أو المجتمع.

* * *

عوائق كانت في الماضي تحول دون قيام مجتمع مدني في بلدنا: ضعف حضوره من خلال المسألة الدستورية وتطورها دال جدا، سواء في مستوى الفعل القانوني والمؤسساتي بالنسبة الى مجال الدولة وفاعلية أجهزها أو في مستوى مختلف تحركات الفاعلين الاجتماعيين...

تكمن العوائق في طبيعة المؤسسات القائمة حيث يظهر أن البنى الاقتصادية/الاجتماعية تقاوم نشوء مجتمع مدني أشد مقاومة، كذلك الثقافة السياسية المنتشرة وهي بطبيعتها نخبوية محصورة في فئات ضيقة؛ النزعات التي تطبع سلوكات الأشخاص الفاعلين... يعزز ذلك نزوع الدولة لتملك المجتمع حيث تفرض نفسها كجواب وحيد على مختلف تطلعات المجتمع المدني والراعي الحقيقي لطموحاته، الخ...

مع ذلك أظهرت بعض المؤشرات امكانيات قيام فعلي لمجتمع مدني، منها مثلا: تحقق استقلال فعلي لبعض المنظمات الجماهيرية، التنوع والعمق الحالي للعمل الجمعوي، تنامي الاهتمام بمسألة حقوق الانسان...

يجب الوقوف عند ظاهرة الاستقلالية التنظيمية تجاه الحكومات وتجاه الأحزاب. ويقف البعض على حالة المغرب وعلى المسار المستقل الذي تكونت فيه المنظمة المغربية لحقوق الانسان، صحيح أن المنظمة المغربية تحركت في جو من الاستقلال النسبي عن الأحزاب مقارنة بجمعيات أخرى الا أنه يجب الامتناع عن اعطاء هذه الاستقلالية مضمونا مضخما. فالأحزاب الوطنية كانت صاحبة المبادرة في نشأة المنظمة، وكذلك في الاتصال بـ«المستقلين»، والأحزاب هي التي حددت من هو «مستقل» عمن هو غير «مستقل». فمن خلال هذه التجربة يمكن أن يلاحظ أن الاستقلال كان يحتمي بالأحزاب في ظروف المواجهة من أجل الدفاع والارتفاع بحقوق الانسان.

هل يجب استنتاج مما سبق أن «الحزبي المنظم» لا زال هو الفاعل الرئيسي في هذا المجال الذي نطلق عليه اسم «المجتمع المدني»؟ السؤال له أهمية.

* * *

في كثير من الأحيان كذلك تطرح اشكالية المجتمع المدني من خلال بعض الاشارات: القدرة على التنظيم الذاتي، كثافة التأطير الجمعوي، قدرة مكونات المجتمع على المبادرة، مجتمع يقوم بمهام الدولة، نشأة مجالات مستقلة عن الدولة، تأكيد قدرات المجتمع ضد الدولة...

وقد يظهر أن مخاطر عدة تحيط بهذا الطرح: منها اعتبار «المجتمع المدني» جوهرا منفصلا عن الدولة، والدولة جوهرا منفصلا عن المجتمع... قد يؤدي الى تجاهل واقع أن مجتمعا مدنيا ذا مضمون فعلي لا يمكن أن يستمد أرضيته وقوته الا من دول صلبة وقوية. ان خطورة مجتمع أقوى من دولته لا تقل خطورة عن دولة أقوى من مجتمعها.

ان تعزيز المشاركة لا يكمن فقط في اضافة ثلاثة ملايين أو أكثر من الناخبين الجدد. اذا كان المقياس العددي مهما، فهو لا يكفي، ان عددا كبيرا من الأنظمة السلطوية اعتمدت في سيرها على أصوات عشرات الملايين من المنتخبين الشكليين. ان المشاركة الفعلية تعتمد على الكم ولكن كذلك وأساسا على النوع: من خلال تكريس نظام الحريات، وأساليب تمثيلية حقيقية، ومكانة ودور أهم الهيئات التمثيلية، واكثار مؤسسات المراقبة... وهناك شيء مؤكد هو أن عادة التعبئة من القمة ـ وهي عادة عريقة في واقعنا السياسي ـ نقيض للمشاركة بمضمونها الديمقراطي...

* * *

في التاريخ الحديث يبين أن سلوك الدولة متناقض ومتعدد الوجوه، لا ينفك يقول بالتفتح والتحديث والتقدم ولا يلبث أن يرجع الى أسلوب الاستبداد الشرقي المتخلف وهو كذلك انتقائي يأخذ بكل الثقافات الديمقراطية وغير الديمقراطية، وهو ترقيعي، وتكتيكي، براغماتي الى أقصى حد، يمكن أن ينفتح أو ينكمش في نفس المرحلة لا تضبطه سوى ضغوطات الأحداث الجارية...

ان الدولة استعملت القانون كما شاءت وخرقته كما شاءت حسب المتطلبات الظرفية، وان منطق القانون المعمول به رسميا (أو بالتحديد المعلن عنه شكليا) شيء ومنطق تطبيقه شيء آخر... هذه الأدوار الآدائية/الوظيفية تدل على مدى المسافات التي تفصل الدولة عن المجتمع...

* * *

من خلال التاريخ القريب للعلاقات السياسية في المغرب، يمكن ايجاز ما يميز خطاب قوى التغيير تجاه القانون عبر أربعة مسالك:

1 ـ انتقاد خطاب الدولة ـ النظام ـ السلطة في معركة تأويل القانون القائم

2 ـ اعتبار القانون أداة محايدة أو التركيز على تحريف السلطة له

3 ـ تسجيل ايجابية العديد من جوانب القانون العام وفي نفس الوقت تسجيل مناورات السلطة لافراغه من محتوياته سواء عبر القوانين التطبيقية أو الممارسة (وهي عمليا تعيد صياغة القانون بشكل آخر...).

4 ـ تركيز هذه القوى على المشاكل المؤسساتية الكبرى (من قبيل العلاقة بين المؤسسات الأساسية، الفصل بين السلط، مراقبة سير المؤسسات على أعلى مستوى، الخ..). وتهميش التفاصيل القانونية التي تشكل صلب الحياة اليومية للمجتمع المدني...

* * *

اذا كان من الصعب التعامل مع المفهوم على المستوى القطري فما الذي يمكن قوله في موضوع المجتمع المدني على المستوى العربي؟ نحن هنا أمام حالة فريدة اذ نجد أنفسنا أمام سلسلتين من العناصر المتناقضة، من جهة أولى، اضافة الى المشاكل النظرية التي يطرحها العمق التاريخي، والبنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، نصطدم كذلك بمسألة هشاشة الدولة القطرية...واذا كان تحديد طبيعة هذه العناصر يشكل اشكالية كبرى مطروحة على المستوى الداخلي، فان الطابع الاشكالي يزداد عندما يتعلق الأمر بالمستوى العربي العام... فغياب العنصر الأساسي الذي يتأكد من خلاله وتجاهه وعبره المجتمع المدني، عنصر أساسي: الأمر يتعلق بالدولة العربية.

من جهة ثانية، نلاحظ حيوية ونشاط هذا النوع من الفاعلين الذي يمثله عدد من الجمعيات المدنية مثل «اتحاد المحامين العرب» و«المنظمة العربية لحقوق الانسان» الخ، ودورها الأساسي في ما يتعلق بنشر ثقافة وقيم مساندة لوجوه المجتمع المدني.

الا أنه رغم العناصر النوعية التي يتضمنها وجود وفعل مثل هذه المنظمات فالسؤال مطروح لمعرفة الى أي حد تتميز هذه المنظمات عما يسمى المنظمات غير الحكومية، دولية كانت أم اقليمية؟ ما الذي يفسر مثلا أن فاعلية منظمات دولية مثل منظمة العفو الدولية وغيرها، يؤثر في الدول العربية وفي رأيها العام وحكوماتها أكثر مما تؤثر فيه المنظمات العربية، رغم أن ما تبذله المنظمات الحقوقية العربية يتجاوز بكثير ما تفعله المنظمات العالمية من الطبيعة نفسها.

يرتكز الحديث أحيانا على ضرورة «بناء المجتمع المدني» ويكمن اللبس في كل ما ينطوي عليه تعبير «بناء» من دلالات وخلفيات: هل من المشروع تشكيل المجتمع المدني كما لو أننا نتعامل مع برنامج عمل؟ ما هو دور الارادة في سيرورة تشغيل المجتمع المدني؟ هل يمكن التخطيط له؟ هل يمكن أن يتم التعامل معه كموضوع «لسياسة عامة» معينة؟ هل أن سياسة من أجل خلق مجتمع مدني لها معنى؟ أرى أن مجال «المجتمع المدني» مجال فعل وتأثير البنى، وعلى الأمد البعيد.

* مفكر من المغرب

لعنة الحل الأمني

عادل الحامدي*

■ على أقلام الكتاب والمؤرخين العرب أن تسكب حبرها بغزارة هذه الأيام على سجلات التاريخ العربي المعاصر الذي يعرف هذه السنوات تحولات خطيرة، حيث تعددت القوى المتصارعة على اقتسام تركة دولة الاستقلال التي لم تستطع أن تحافظ على ما تسلمته من أيدي أبطال معارك التحرير منذ خمسينيات القرن الماضي. حبر لا شك أن بعضه سيكون مضمخا بالدماء والدموع، لكن الغالب أن إرادة الحياة ستنتصر على هوس الموت الذي تروج له عصابات لا تعيش إلا في ظل الصراع المحموم. وربما يكون أشقاؤنا في الخليج العربي ولا أقول الفارسي كما عن لوزير الدفاع الأمريكي الجديد روبرت غيتس أن يصفه، هم أكثر الناس حاجة ومسؤولية لاجتراح خيارات تحفظ للعالم العربي استقلاله وتحمي هويته من الاندثار وسط هويات جارفة لا تستطيع قصائد الشعر ولا حتى مقاطع الروايات التجريبية الحديثة أن تواجهه. فجأة سارع البرادعي إلى التبشير بخطوة إيرانية تحتاج كل التنويه بإعلانها الفعلي عن استعدادها لاستقبال متفقدي البرنامج النووي، قبل أن تتهاوى كل التوقعات خلف إصرار دولي على إخضاع إيران عنوة للموقف الأمريكي والغربي الرافض لمنحها حق دخول نادي الدول النووية. كما باغتت الديبلوماسية السورية المجتمع الدولي بربط علاقات ديبلوماسية ظلت مقطوعة لعقدين من الزمن مع الشقيق العراق، وهو ما يوحي بأن ثمة ما يدور في الكواليس من صفقات إقليمية كبرى قد ترسي المنطقة على قاعدة صلبة وواعدة يخفف فيها الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من تدخله السافر في الشؤون العربية وذلك على مدار قرن من الزمان.

ولا أظن عاقلا يصدق بأن النظامين الإقليميين في سورية وإيران قد أقدما على مثل هذه التنازلات في ظروف دولية عصيبة بأتم ما في الكلمة من معنى، وإذا ما صدقت ظنوني فإني أجازف بالقول بأن الأيام المقبلة قد ترى أنشطة ديبلوماسية عقلنها الواقع الآسن في البلد المنكوب. وهذا ما يحيلنا على الحديث من جديد على أن الفيتنام المشترك تصلح اليوم أن تكون محطة لتصفية الحساب النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين ومن ثم ترتيب شكل جديد من التعايش بين إسرائيل وإيران مرورا بالحل الذي لا بد منه وقبل كل شيء وأقصد العمل الفصل في هذا الدمل الدولي الذي نخر كيان المنطقة منذ ستة عقود، وأحسب أن الوزير الأول البريطاني توني بلير الذي رفع شعار الدولتين المتجاورتين، والذي أجلت الحرب القذرة في العراق حقيقة بديهية وهي أنه لا استقرار بالمنطقة ولا سلاما عالميا يمكن الاطمئنان إليه دون البت وبشكل نهائي في ما يهز منطقة الشرق الأوسط من أعاصير بعضها ذاتي والبعض الآخر موضوعي أملاه التغيير الاستراتيجي الخطير الذي انخرم بسقوط الكتلة الشيوعية التي كانت مصدر توازن عالمي ضمن قدرا من التوازن والاستقرار على المستوى العالمي.

من الغباء السياسي الاعتقاد بأن دول المنطقة التي تحالف بعضها مع الغرب وساند مخططاته في المنطقة، وهو تحالف كان في أغلب الأحيان على حساب شعوب المنطقة، بل كثيرا ما كان هذا التحالف في غيابها وضد قوتها وضد مقوماتها الحضارية، بل في صدام صارخ مع جميع مكوناتها الثقافية، أقول من الغباء السياسي الاعتقاد بأن دول المنطقة العربية لا تعرف أنها تقف على أعتاب مرحلة جديدة للأسف، لن يكون لها أن تفعل فيها إلا من باب الوقوف على الربوة والشهادة على إعادة رسم للخارطة السياسية وفقا لمنطق الغالب.

وإذا كنت لا أشك في نوايا توني بلير فيما يتعلق بمسألة الدولتين، إلا أن ما ينغص علينا هذا الإحساس هو سياسة التسويف أحيانا والتجاهل وعدم الجدية في التعامل مع إسرائيل التي أجلت كثيرا مستحقات السلام وتلاعبت بالكثير من القرارات من أجل تأجيل ما